

الوقت نفسه الى ان نسبة تركيب الأجهزة والمعدات الخاصة بصنع الورق تعدت الـ 85٪. وقال ان الشركة قد رفعت رأسمالها من مليوني دينار الى 5 ملايين دينار، وذلك لمواجهة المتطلبات التي يحتاجها المصنع الذي سيكون في مقدمة المصانع في المنطقة، حيث سيشهد طرح مجموعة من المنتجات النوعية التي ستساهم في تغطية السوق المحلي.

قال رئيس مجلس إدارة شركة «الأولى لصناعة الورق» علاء الصراف ان الأزمة المالية العالمية أخرجت افتتاح مصنع الورق حوالي 6 أشهر، ليتم الافتتاح والإنتاج التجريبي بحلول يولييو المقبل. وأكد الصراف في تصريح خاص لـ «الأخبار» ان التعاون مع الشريك الفرنسي لايزال قائماً، مشيراً في

وسط تخوف من ظاهرة «تجميل الميزانيات»

توقعات متفاوتة

بشأن أرباح الشركات المدرجة لـ 2009



قايضة وشركات كبيرة وكلها تشكل في ذات الوقت مجاميع استثمارية كبيرة بالسوق، وعليه فإن تأثر هذه الشركات سوف يؤثر بالتأكيد على باقي القطاعات. وبالنسبة لقطاع الأغذية، أوضحت المصادر ان هذا القطاع مستقر حاله كحال قطاع التأمين وبالتالي فهو لا يشهد تحركات كبيرة، والشركات التي تتحرك في قطاع الأغذية محدودة وأكثرها نشاطاً هو سهم «دانة»، كما أنه لا يمكن تقييم شركات هذا قطاع لأن أغلبها يتبع لمجاميع مختلفة كما في «دانة» التابع إلى «مجموعة الصفاة»، وهو ما يجعله عرضة للتأثر بحركة المجموعة صعوداً أو هبوطاً. في المقابل قالت المصادر ان قطاع الأغذية يعتبر من القطاعات التشغيلية بالمقام الأول وهو ما يدفعه لأن يكون القطاع الأكثر ربحاً عن 2009 ولكنها ستكون أقل قياساً بما كانت عليه في 2008. وتخوفت المصادر من ظاهرة تجميل الميزانيات التي غالباً ما تلجأ إليها الشركات في وقت الأزمات بما يعكس عليها مستقبلاً في المقابل ترى مصادر مراقبة ان الوضع في 2009 سيكون مختلفاً حيث ستعتمد بعض الشركات إلى «تنظيف» ميزانياتها لتجاوز أي إسقاطات سابقة على مدار السنوات الماضية وعلى أمل الانطلاق بشكل جديد وأكثر استقراراً في 2010.

قيهما بين 30 و40٪ وعليه فمن الطبيعي أن أرباح هذه الشركات سوف تنخفض بانخفاض أسعار ما تملكه من أصول. أما بالنسبة لقطاع التأمين، فقالت المصادر أنه واحد من القطاعات التي لا تشهد تحركات كبيرة، ورغم ذلك أرباحه ستتأثر وستشهد انخفاضاً محدوداً. وعن قطاع الخدمات قالت المصادر ان هذا القطاع يعد الأكبر في بورصة الكويت من حيث عدد الشركات العاملة به، والثاني بعد قطاع البنوك في القيمة السوقية، وهو أحد القطاعات الجيدة ولكنه تأثر مؤخراً بسبب قضية أجيليتي مع الحكومة الأميركية أضف إلى ذلك تأثره الكبير بالأزمة المالية العالمية إضافة لبعض النقاط الأخرى التي حدثت في 2009 مثل صفقة «زين» وأخيراً أزمة دبي. مضيفاً أن هذا القطاع يمتلك شركات

«تتأثر بشكل كبير» لأن جودة الأرباح لهذه الشركات مستواها منخفض، لاسيما أن أغلب شركات الاستثمار لا تعتمد على الربح التشغيلي وإنما على الأرباح من الاستثمار في البورصة عبر صناديقها المختلفة أو من خلال تمويل الراغبين في الاستثمار من شركات أخرى وأفراد وهو تقريباً ما لم يتحقق بشكل كبير خلال العام الماضي بسبب ظروف الأزمة المالية التي ألقت بظلالها على أغلب شركات هذا القطاع ودفعتها للتوقف بشكل قصري. وحول التوقعات الخاصة بقطاع العقارات قالت المصادر أنه تأثر بشدة خلال الفترة السابقة بالأزمة المالية العالمية التي بدأت فصولها مع نهاية 2008 وتابعتها في 2009، مشيرته إلى أن هناك شركات كبيرة تملك عقارات في دول مجلس التعاون ومنها في دبي وأبوظبي تراجعت

في ظل الظروف غير الطبيعية لـ 2009 التي أحاطت بسوق الكويت للأوراق المالية والتي كانت السبب المباشر في تراجع المؤشر السعري من مستوياته القياسية عندما بلغ حاجز الـ 15 ألف نقطة ليغلق مع نهاية العام الماضي متجاوزاً الـ 7 آلاف نقطة بقليل، إلا أن الأمل بدأ يعود بشكل تدريجي إلى طريق الإصلاح وتجاوز عثرات الأزمة المالية التي ضربت الكويت بقوة خلال العام الماضي رغم تجاوز العديد من دول العالم لتلك الأزمة. ووسط حالة الترقب التي تسيطر على عموم السوق والمتداولين حول التوقعات الخاصة بأرباح الشركات المدرجة لـ 2009 ظهر العديد من التوقعات الخاصة بها والتي يمكن ان تحدد المسار خلال الفترة المقبلة. فقد وصفت مصادر مراقبة أرباح قطاع البنوك المتوقعة لـ 2009 بـ «الجيدة نوعاً ما» في حين اعتبرت أن الأداء سيكون «أفضل بقليل» أو «مماثل» في 2010، مستندة في ذلك إلى أن البنوك احتفظت بمخصصات كبيرة خلال العام الماضي وهو أمر سينعكس على ميزانياتها في 2010 بشكل إيجابي. وبالنسبة لشركات قطاع الاستثمار فقالت المصادر إن ميزانيات شركات هذا القطاع سوف

بعض الشركات تخطط لتنظيف ميزانياتها للانطلاق من جديد في 2010

الخبير الاقتصادي البريطاني تحدث خلال محاضرة بعنوان «توحيد العملة النقدية في الخليج»

مارش: دول الخليج قادرة على خلعلة دور الدولار عن طريق فك الارتباط

وتتشابه اقتصادياً من خلال اعتمادها على النفط والغاز الطبيعي بالإضافة إلى كونها لم تتعرض للتمزق والشحنات الذي تسببه الحروب الأهلية والتي كانت تظهر في أوروبا على مدار الـ 500 عام الماضية، لافتاً إلى أن 22 دولة عربية أعربت عن استعدادها للتعاون فيما يخص السياسات النقدية من خلال خطة متكاملة لبدء تداول عملة عربية موحدة هي الدينار العربي، وبالرغم من كونها خطة طموحة تهدف للتكامل الإقليمي لكنها لم تنتج، وفي عام 1998 أسست منطقة التجارة الحرة إلا أنها لا تعتبر تكاملاً اقتصادياً إقليمياً بالمعنى المفهوم نظراً لضعف حجم التبادل التجاري، مشيراً إلى أن تركيز التجارة مع الغرب وحصرها في النفط والغاز الطبيعي أضف نوعاً من الرقابة لدول الخليج ولكنه في الوقت ذاته أدى لتراجع التكامل الإقليمي وبالرغم من المحاولات الحثيثة لدول الخليج لتنويع مصادر الدخل إلا أن تعاونها لايزال لا يتمتع بالديناميكية المطلوبة. وأكد على أن أهم ما يبحث على التفاوض في التجربة الخليجية هو تشابه اقتصاديات دول الخليج أكثر من دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق آسيا والتي تعتبر متعاونة مالياً، مشيراً إلى أنه بالرغم من الإعلان عن تحديد عام 2010 كموعد لبدء تداول العملة الخليجية الموحدة إلا أن إقرارها تأجل ويعكف الآن التفاوضيون العرب على جمع الإحصاءات وتهيئة البيئة الملائمة لبدء العمل بالعملة الموحدة.

وشدد على أن ارتباط العملات الخليجية بالدولار قضية بالغة الأهمية، فلكويت على سبيل المثال كانت قد ربطت الدينار بسلة من العملات في عام 2007، موضحاً أنه بالرغم من أن الارتباط بالدولار سهل من عملية التحول الاقتصادي إلا أنه أيضاً أسهم في هبوط تلك العملات مع الدولار لدى مرور باي أزمة مالية. ولفت إلى أن أكثر المتفائلين يعتقد أن العملة الخليجية الموحدة ستأخذ 10 سنوات على أقل تقدير لترى النور بالرغم من تصريح أحد القادة الاقتصاديين البارزين في مجلس التعاون أن بداية العملة الخليجية الموحدة ستكون في عام 2015، مشيراً إلى أن المرحلة القادمة تحتاج لمزيد من الإرادة السياسية لتحقيق الهدف. وأشار ليحث قام به البنك المركزي الأوروبي في يونيو عام 2005 تم فيه تحديد عدد من مؤشرات النجاح للعملة الخليجية الموحدة منها التوافق السياسي، وصناعة القرار السياسي المالي، واستقلالية البنك المركزي والاستقرار على احتياطات تداول العملة الأجنبية، وآليات الدفع، ومعايير التحول الاقتصادي والإطار المالي.

الوحدة النقدية حتمية يفرضها عدد من العوامل المشتركة منها وحدة اللغة وتشابه اقتصادات دول مجلس التعاون

وراء المطالبات الاقتصادية بضرورة وجود شكل نقدي مقبول يستخدم في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي كان الانتشار السريع لاستخدام العملة في العالم القديم مرتبطاً ولو بشكل جزئي بتطور الفكر اليوناني والرغبة في خلق نظام نقدي قابل للتطبيق وهذا ما يشبه إلى حد كبير الأفكار التي دفعت بقوة تجاه اليورو بعد 2500 عام من الزمان، لافتاً إلى أن نظام الحكم الإسلامي الذي تأسس في القرن السابع خلق عملة موحدة يتم تداولها من إسبانيا وحتى وسط آسيا. وبين أن الدول العربية في منطقة الخليج مقدر لها أن تبدأ وحدة مالية، فالمنطقة تقودها المملكة العربية السعودية وتعتبر القلب النابض تتمتع بعدد من العناصر المشتركة منها وحدة اللغة



(أحمد باكير)

ديفيد مارش متحدثاً في الندوة

وأوضح مارش أنه بالرغم من كون العملة العربية الموحدة هي حلم المستقبل إلا أن لها جذور تاريخية وتعتبر امتداداً طبيعياً للماضي فالشرق الأوسط هو مهد ما يعرف بالنقود، وإذا كان صك العملة لم يظهر إلا في أواخر القرن السابع قبل الميلاد إلا أن الاستخدام المالي للمعادن النجمية يرجع إلى القرن الثالث الميلادي في العراق ومصر، موضحاً أن أول من استخدم العملات هي مملكة ليبيا في غرب آسيا والتي كانت تستمد ثروتها من نهر محلي والناجم الغنية بالكهرمان المعدني الذي هو خليط بين الذهب والفضة ومن هذا المعدن صنعت أولى العملات في تاريخ أوروبا. ولفت إلى أن النشاط التجاري الذي خلقه اليونانيون كان

أكد الخبير الاقتصادي البريطاني ديفيد مارش أن دول الخليج تمتلك عدداً من الأسباب المتنوعة والوجيية، والتاريخية، والثقافية والاقتصادية والتي تدفع باتجاه إقرار العملة الخليجية الموحدة، موضحاً أن هذه القضية كانت مخار نقاش استمر على مدار أكثر من 50 عاماً، مشيراً إلى أن أهمية العملة الخليجية الموحدة تكمن في أن المنطقة غنية بالمركبات الهيدروكربونية، فدول الخليج تمتلك ما يعادل 40٪ من احتياطي النفط العالمي و23٪ من المخزون العالمي للغاز الطبيعي، وما يوازي من ترليون إلى ترليون ونصف دولار من الأسهم بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الموجودات القابلة للتسويق على شكل صناديق مالية مستقلة، إلا أن العنصر الأهم هو قدرة دول الخليج على خلعلة الدور المركزي والرئيسي للدول عن طريق فك الارتباط النقدي بالعملة الأميركية.

جاء ذلك في مجمل كلمة القاها أثناء محاضرة أقيمت في مكتبة الجامعة الأميركية مساء أمس الأول تحت عنوان «توحيد العملة النقدية في الخليج» بحضور عدد من الأكاديميين والطلاب والمهتمين بالشأن العام. ولفت مارش إلى ضرورة النظر بعين الاعتبار إلى نقاط التشابه والاختلاف بين النظام الأوروبي للعملة وملاسات ولادة العملة الخليجية الموحدة، مشيراً إلى أن اليورو أخذ أيضاً أكثر من 50 عاماً من المناقشات والمساومات السياسية ليرى النور. وشدد على أنه لا يفضل الخوض في الاسم المقترح للعملة الخليجية الموحدة لأن ذلك أشبه ما يكون بوضع العربية أمام الحصان، فاسم العملة يجب أن يكون آخر ما تتم مناقشته بعد عدد من القرارات الهامة مثل الموافقة على إقرار العملة الموحدة والاستقرار على تحديد مكان البنك المركزي، مبيناً أن الدول الأوروبية توصلت لاتفاق حول اسم العملة الأوروبية الموحدة في ديسمبر عام 1995 أي بعد أكثر من سنتين من إقرار البنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت، وعليه فإنه الدول الخليجية ستحتاج لأعوام لتستقر على اسم مناسب ضمن قائمة طويلة من الأسماء المقترحة. وأشار إلى أنه بالعودة إلى تاريخ العملات في العالم نجد أن اليونان هي صاحبة التاريخ الأكبر من خلال عملتها الدراخمة والتي ظهرت في القرن السادس قبل الميلاد، مشدداً على ضرورة أن تتعلم دول الخليج من الدرس الأوروبي وتعي أن عملية توحيد العملة طويلة ومعقدة وتحتاج لدرجة أكبر من التعاون السياسي والسلطة المالية المركزية.